شكرا السيد الرئيس،

إن التزامات تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، والموعد النهائي الصارم والقريب نسبيا دون إمكانية التمديد، هما من الأحكام الفارقة في اتفاقية حظر الألغام، وقد تم تنفيذهما بشكل كبير. في عام 1999، عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كان هذا الاحتمال يبدو صعبًا للغاية، حيث قدر "مرصد الألغام الأرضية" أن حوالي 130 دولة كانت تمتلك مخزونات من الألغام المضادة للأفراد.، ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أعلنت 94 دولة طرفًا عن إتمامها تدمير مخزوناتها، حيث تم تدمير أكثر من 55 مليون لغم مضاد للأفراد من المخزونات، وكان بينهم تلك التي احتفظت بها سابقا ثم دمرتها بلدي الجزائر..

إن كل لغم يتم تدميره يعني إنقاذ حياة أو طرف، وكشخص كان سيء الحظ مشى فوق لغم وفقد قدمه، أطالب جميع الدول التي لديها ألغام مضادة للأفراد ان تدمرها ولا يتركوها تدمر البشر.

ومع ذلك، لا تزال هناك ثلاث دول أطراف بحاجة للوفاء بالتزاماتها، حيث تحتفظ دولتان طرفان، هما أوكرانيا (أكثر من 3 ملايين) واليونان (أكثر من ثلاثمائة ألف) بمجموع 3.7 مليون لغم مضاد للأفراد: وكلا البلدين لا يلتزمان بالتزامات المادة 4 الخاصة بهما، حيث تجاوزتا الموعد النهائي المقرر لهما منذ أكثر من عشر سنوات. أما توفالو، فيعتقد أنها لا تمتلك مخزونات، لكنها لم تقدم بعد إعلانًا رسميًا بتقديم تقرير الشفافية الأولي (المتأخر منذ عام 2012).

إن الحملة الدولية لحظر الألغام تدرك أن الدول الثلاث ليست في خرق متعمد للاتفاقية، وكل منها كان يحاول تجاوز تحديات فنية ومالية وقانونية صعبة بشكل خاص. بينما نثني على الخطوات الأخيرة التي اتخذتها اليونان نحو الامتثال ونتطلع للاحتفال بإتمام عملية تدمير مخزوناتها في الأشهر المقبلة، يجب علينا أن نواصل الضغط من أجل إتمام العملية بشكل عاجل. أما حالة أوكرانيا فتبقى معقدة، ولكننا نشجع على إيجاد حلول إبداعية وتعاونية قد تشمل تأمين المخزونات لتدميرها في دول شريكة.

إن الحملة الدولية لحظر الألغام ما زالت تشعر بالقلق بشأن العدد الكبير من الدول التي تحتفظ بالألغام بموجب المادة 3، والحملة تتسأل كما العديد من الدول الأطراف بشكل مستمر حول

ضرورة الاحتفاظ بالألغام الحية لأغراض التدريب. فكما ذكر تقرير "مرصد الألغام الأرضية" لعام 2024، أن هناك 63 دولة طرفًا لا تزال تحتفظ بألغام مضادة للأفراد لأغراض التدريب والبحث. وتتصدر فنلندا القائمة بأكثر من 15,000 لغم، تليها بنغلاديش وسريلانكا.

أما المائة دولة طرف الأخرى، فلا تحتفظ بأي ألغام مضادة للأفراد، بما في ذلك 45 دولة كانت قد خزنت أو احتفظت بالألغام في الماضي.

ومع ذلك، لا يزال العديد من الدول الأطراف لم تقدم أي إشارات على أن هذه الألغام تُستخدم بنشاط للأغراض المسموح بها للتدريب والتطوير، مما يثير القلق بأن هذه الألغام تُخزن فعلاً ويجب تدميرها.

ونحن نرحب باللغة المقترحة الجديدة في خطة العمل فيما يتعلق بالتزامات تدمير المخزون والألغام المحتفظ بها.

وأخيرًا، ما زالت الحملة الدولية لحظر الألغام تشعر بالقلق بشأن المخزونات في الدول غير الأطراف بعد، حيث تشكل هذه الألغام خطرًا أكبر بأن تُزرع في الأرض، وهذا التهديد أصبح أكثر واقعية بإعلان الولايات المتحدة نقل ألغام مضادة للأفراد إلي أوكرانيا. وهذا يظهر أهمية استمرار جهودنا في نشر الاتفاقية عالميًا واستمرار العمل على وصم هذه الأسلحة.

شكرا سيدي الرئيس